الفصل الرابع

الإنتـاج

المبحث الأول

الإنتاج الزراعي

لقد حدث نمواً لأجمالي المحاصيل خلال الفترة 1961 – 1979 مقداره 1.6% الان هذا الاتجاه قد تغير خلال الفترة 1969 – 1979 حيث حصل تدهوراً بلغ 1.9% سنوياً .

وأذا أحتسبنا معدل النمو للفترة 1976 – 1981 لوجدناه قد انخض الى 2% لمجموع الانتاج الزراعي والى 3% للانتاج الحيواني والى 2% للانتاج النباتي .

ولقد شهدت المساحة المحصودة تدهوراً مقداره حوالي (نصف) بالمائة سنوياً خلال الفترة 61– 79 أما خلال الفترة 69 – 79 فقد زاد التدهور في المساحة المحصورة حيث بلغ معدلاً مقداره 2% سنوياً .

وقد شهد تطور الغلة تطوراً أيجابياً مقداره 2.1% خلال 1961 – 1979 وتطوراً طفيفاً خلال الفترة 69 – 79 بلغ 0.1% .

تحتل الحبوب وعلى لرأسها الحنطة والسعير والشلب مركزاً مهماً في الوزن المرجح لأجمالي انتاج المحاصيل .

فقد كان معدل النمو طفيفاً لكل من الحنطة والشلب ومرتفعاً بالنسبة للذرة الصفراء، فيما شهدت المحاصيل الاخرى وهي الشعير ، والدخن ، والذرة البضاء تدهوراً في الانتاج ، أما خلال الفترة 69 – 79 فقد امتد التدهور ليشمل الحنطة والشلب ايضاً.

أما بالنسبة للبقوليات فقد شهدت تدهوراً وبدرجات متفاوتة خلال الفترة 1961 – 1979 عدا الحمص فقد أستمر هذا الاتجاه خلال 1969 – 1979 ، عدا تحسن طفيف في أنتاج العدس والهرطمان .

ولقد شهد قصب السكر والبنجر السكري ميلاً نحو الانخفاض خلال الفترة 69 – 79 ، أما بالنسبة للقطن فقد أستمر الانتاج بالتدهور مما انعكس وصوله الى معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1969 – 1979 .

ولقد شهدت الخضروات الصيفية تدهوراً ملموساً أيضاً خلال الفترة 1969 – 1979 عدا، الطماطة ، والخيار وكذلك فيما يتعلق بالمحاصيل تدهوراً عدا الخس والجزر.

أما بالنسبة للابصال والدرنات فقد شهد كل من الثوم ، والبصل ، والبطاطا ، معدلات للنمو كانت عالية جداً ، وبالنسبة للبطاطا بلغ معدل النمو لها أكثر من 100% لكامل القدرة وأكثر من 200% خلال الجزء الاخير من الفترة .

ولقد شهدت البذور الزيتية تدهوراً في الانتاج لمحصولي السمسم والكتان ، في حين نما الانتاج بمعدلات متسارعة لكل من فستق الحقل وعباد الشمس .

وقد أستمر هذا النمو بشكل متزايد خلال الجزء الاخير من الفترة 69 – 79 .

أقيمت مشاريع زراعية بصيغة مزارع دولة ومزارع جماعية لم تتوفر فيها معايير الجدوى الاقتصادية ولم تتحقق نتائج أقتصادية يبرز أهمية أستمرارها فتحولت الى عبء على القطاع الزراعي بدل أن تسهم في تطوه .

لقد تم من خلال قانون الاصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 و 90 لسنة 1975 أعادة تنظيم الحيازة الزراعية بحيث صيغت نهائيات الملكية الاقطاعية والملكية الكبيرة المستغلة ، فأصبحت الحيازة الصغيرة أقل من (10) دونم تمثل نسبة 3.8% من مجموع الحيازات الزراعية وتبلغ مساحتها 692 الف دونم وعدد المنتفعين (157.05) الف مواطن وأرتفعت نسبة الحيازة المتوسطة التي تتراوح بين 10 – 120 دونم الى 66.47% مساحتها (16.4) مليون دونم وعدد المنتفعين منها (492.3) الف مواطن، اما الحيازات الكبيرة التي تتراوح بين (120 – 300) دونم ، فقد اصبحت تمثل 169% ومساحتها (4.1) مليون دونم وعدد المنتفعين بها (28.3) الف مواطن ، بينما بلغت نسبة الحيازات التي تزيد على 300 دونم (13.7%) مساحتها (3.4) مليون دونم وعدد المنتفعين بها 5214 مواطن وتتركز في المناطق الديمية .

بلغ المصروف النهائي للاستثمارات الى (2029.6) مليون دونم للفترة 1975– 1981 .

وقد أستأثرت الفواكه والخضر بمعدلات نمو مرتفعة حيث بلغت 6% خلال الفترة 1975– 1981 قياسأ الى نمو مقداره 3% بالنسبة لبقية الانتاج النباتي .

حيث أن الحبوب قد نمت بمعدل 2% والبذور الزيتية بمعدل 2% والدرنات والابصال بمعدل 3% في حين سهدت البقوليات والمحاصيل الصناعية معدلات نمو مقاربة للصفر .

وبالنسبة للخضروات والمحاصيل العلفية فقد نمت بمعدلات نمو 3% و 4% على التوالي .

وبالنسبة لبقية الانتاج النباتي / عدا الفواكه والتمور لم يحصل تطوراً جذرياً في نسبة الانتاج النباتي الموسمي والتي تشكل محور الانتاج الرزاعي .

أن الخضروات تشكل نسباً من قيمة الانتاج لنسبة 36% – 43% وتليها الحبوب التي تشكل نسباً تتراوح بين 27% – 34% .

أما بالنسبة للمحاصيل العلفية فأنها تشكل نسبة بين 21% – 24% .

أما بالنسبة للتطور المساحات المزروعة فنلاحظ بان الحبوب كانت تشكل 86.8% في عام 1975 وانخفضت الى نسبة 85.7% في عامي 1980 – 1981 ، وقد كان هذا الانخفاض لمصلحة المحاصيل العلفية والخضروات .

حقق الانتاج الحيواني معدلات نمو أيجابية خلال الفترة 1971 – 1981 بلغت 2.8% سنوياً .

أرتفعت مساهمة القطاع الأشتراكي في قيمة الانتاج الزراعي من 1.4% عام 1974 الى 43.4% عام 1981 .

وأرتفعت الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الاشتراكي بالنسبة للناتج المحلي لعموم القطاع الاشتراكي من 0.3% عام 1968 الى 0.7% عام 1974 الى 49.4% عام 1981 .

بلغت المساحة المزروعة (9.2) مليون دونم عام 1975 و (10.7) مليون دونم عام 1981 .

وبلغت كميات الانتاج عام 1981 (11.1) مليون طن للانتاج النباتي و (588)مليون للانتاج الحيواني أضافة الى 933 مليون بيضة عام 1981 .

اما بالنسبة لمشاريع الري والبزل فقد أنجزت عدد من شاريع الري والسدود والبزل الكبيرة.

كميات الانتاج الحيواني المنتجة محلياً للمدة 1978 – 1985

((الف طن)) و ((مليون بيضة))

أسم المادة	سنة 1978	سنة 1985
اللحوم الحمراء (كغم)	111	93
لحوم الدجاج	206	199
الحليب	316	376
بيض المائدة	829	1058
لحوم الاسماك	46.4	49

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي / قسم الاحصاء

وأن منشأ هذا النمو هو التطور الحاصل في أنتاج اللحوم والدواجن والاسماك والبيض ، في حين شهدت اللحوم الحمراء تدهوراً مقداره 1.8% سنوياً ، تحقق نمواً مقداره 14% و 13.6% بالنسبة للحوم البيضاء والبيض على التوالي.

أن هذا التطور مهم أزاء ما علمنا بأن ما تنفقعه العائلة العراقية على اللحوم يبلغ 29.3% من مجموع الانفاق على المواد الغذائية .

وأن ماينفق على البيض 2.3% من مجموع الانفاق .

أن عدم أتباع الفلاح العراقي للدورات الزراعية أدى الى أستمرار ضعف التربة وبالتالي تناقص غلة الدونم بالاضافة الى الجهل بالاساليب الحديثة للزراعة .

لقد نما الانفاق الاستهلاكي في العراق بمعدل مركب قدره 8.6% ويقدر نمو الطلب على السلع الغذائية كما يأتي :-

	الغذائية ككل	اللحوم	الفواكه	الخضراوات	الحبوب	البيض
مرونة الطلب الإنفاقية	0.79	0.93	0.91	0.79	0.63	0.73
معدل النمو	7.5	8.2	8.1	7.5	6.6	7.1

أن قيمة ناتج القطاع الزراعي ((الزراعة والغابات والصيد)) وبالاسعار الثابتة لعام 1975 قد حقق معدل نمو سنوي مقداره 1.8% خلال الفترة 1970 – 1981 وذلك أن أرتفاعاً في هذه القيمة كان قد أتخذ مساراً خطياً متصاعداً ببطؤ ، مع أن خطة التنمية القومية للسنوات 1976 – 1980 كانت متفائلة جداً في وضع هدف تحقيق معدل عال للنمو في القطاع مقداره 7.1% .

لقد أدى هذا النمو المتواضع في قيمة الناتج الزراعي الى أنخفاض حصته في أجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد العراقي من 28% في سنة 1970 الى 9.1% في سنة 1981، وقد تنافرت لتحقيق هذا المعدل المتدني للنمو الاسباب الاتية :-

أ- أتجاه عدد العاملين في القطاع نحو الانخفاض التدريجي وقد كان هذا الانخفاض حاداً لدرجة لم تسطيع عمليات الممكنة في القطاع برغم تصاعدها من تعويض نقص العمالة .

ب- أن التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي حقق معدل نمو منخفض قياساً بالقطاعات الاخرى خلال الفترة 1970 – 1981 الامر الذي يعني أنخفاض مستوى المحلية والتكنلوجيا المستخدمة في الانتاج ، ومن ثم العجز عن تحقيق معدلات نمو أعلى من الذي تحقق فعلاً .

جـ- عدم تطور الحياه الاجتماعية والثقافية وأنماط العيش في الريف والسلوكية الانتاجية بمعدلات توازي ما تحقق في المدينة وحياه الحضر .

د – حصة تعويضات المشتغلين في القيمة المضافة في القطاع الزراعي وبالاسعار الجارية فقد تصاعدت خلال نفس الفترة من 65 دينار الى 279 دينار أي بمعدل نمو سنوي مقداره 16.1% مع أن هذا المعدل يفوق قليلاً معدل نمو القيمة المضافة ، الأأنه لم يتمكن من احداث تقييد يذكر في توزيع هذه القيمة بين الفائض العمليات وتعويضات المشتغلين .

تطور المزارع الجماعية

السنة	عدد المزارع	عدد الاعضاء
1978	79	7719
1980	33	1597
1981	28	1346
1983	10	749
1984	9	540
1985	5	288

تطور الجمعيات الفلاحية التعاونية المختصة

السنة	عدد المزارع	عدد الاعضاء
1979	90	12133
1982	80	18888
1983	64	18460
1984	56	19363
1985	59	20322

قسم الاحصاء / وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي

يعني النمو المتوازن الوصول الى تحقيق التاعدل بين الانتاج المحلي للمحاصيل المختلفة مع الطلب الفعال عليها .

وبمقارنة بسيطة بين معدلات نمو الطلب المقدرة آنفاً ومعدلات النمو للانتاج الزراعي، يتضح أنه ليس هناك معدلاً للنمو يمكن أن يؤدي الى سد الفجوة بين الطلب الفعال والانتاج المحلي .

ويكفي أن نعرف كم هي الفجوة كبيرة وذلك بالرجوع الى ورقة عمل القطاع الزراعي لعام 1980 والذي جاءت فيها بعض المقارنات حول الفجوة بين الطلب المتوقع والانتاج المتوقع عام 1985 [1].

تبلغ مساحة العراق (435.52) كيلو متر مربع ومجموع المساحة المهيئة للزراعة في عام 1979 حسب أحصائيات 1993 (25.840.700) دونم ، منها ملكيات خاصة (13.626.40) دونم ، وأراضي أصلاح زراعي (8.915.800) دونم ، موزعة ومؤجرة (2.909.00) دونم ، وأراضي وقف (338.900) دونم ، وأراضي أخرى (3.389.900)دونم .

[1] تخطيط التنمية المتوازنة لانشطة القطاع الزراعي مايس 1983 / وزارة التخطيط

تطور الكميات المباعة للأسمدة الكيمياوية للسنوات 1980 – 1985

((الف طن))

السنة	الكمية
1980	194.6
1981	164.5
1982	173.3
1983	246.4
1984	209.2
1985	217.8

عدد الساحبات والحاصدات في القطاع الزراعي (أشتراكي – خاص) للسنوات 1977–1985

السنة	عدد الساحبات	عدد الحصدات
1977	19797	3146
1978	20058	3443
1979	23129	3668
1980	25477	4641
1981	29956	3773
1982	33898	3189
1983	36005	2187
1984	56518	4320
1985	57583	5333

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي / قسم الاحصاء

المساحة القابلة للزراعة (48) مليون دونم

والمزروع منها حوالي (23) مليون دونم

المبحث الثاني

القطاع الصناعي

في القطاع الصناعي تم دمج قطاعي الماء والكهرباء والتعدين والمقالع (عدا إستخراج النفط الخام والكبريت الى الصناعات التحويلية وقد ظهر أن القيمة المضافة المتحققة في هذه المجموعة القطاعية قد نمت خلال الفترة (1970–1980) بمعدل نمو سنوي مركب قدره (10.5%) بالأسعار الثابتة لعام 1975 ، في حين كانت خطة التنمية القومية للسنوات (1976–1980) قد حققت معدل نمو للصناعات التحويلية مقداره (32.9%) بالأسعار الثابتة وللنفط والمقالع (15.5%) وبمراجعة توزيع الصناعات الرئيسية التي يتكون منها قطاع الصناعات التحويلية يتضح أن صناعتي المواد الغذائية والمنسوجات تحتلان المركز الأول والثاني على التوالي في هذا التكوين ، إلا أن اعتماد هاتين الصناعتين على المواد الأولية من القطاع الزراعي ونظراً لتواضع معدلات النمو التي حققتها الزراعة فإن معدلات النمو في هاتين الصناعتين كان منخفضاً ، فقد حققت القيمة المضافة في الصناعة معدل نمو زاد على (22%) خلال الفترة أعلاه إلا أن القيمة المضافة في الصناعات الغذائية لم تتجاوز معدل نمو قدره (12%) وفي المنسوجات (11%) في حين كانت أفضل معدلات النمو في صناعة إستخراج المواد الإنشائية كما حققت معدلات نمو مرتفعة صناعة المعدات الكهربائية وصناعة المكائن والصناعات الهندسية والكيمياوية ومعظم هذه الفروع الصناعية هي لإنتاج السلع الوسيطة .

تطور قيمة ناتج القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة لسنة 1975 يتضح أنه حقق معدل نمو مقداره (10.5%) سنوياً في حين كان هذا المعدل لإجمالي الإقتصاد (13.1%) وبالمقارنة مع الزيادة السنوية لتكوين رأس المال فإننا نجدها (20.5%) في القطاع و(21.16%) في إجمالي الإقتصاد ، الأمر الذي يبين أن الفجوة بين زيادة الناتج وإرتفاع تكوين رأس المال في القطاع هي أكبر من المتوسط العام للإقتصاد الوطني ، كما أن ذلك يعني وجود طاقات إنتاج واسعة غير مستغلة في القطاع الصناعي .

صدرت بعض القوانين لتشجيع الصناعة العراقية منذ بداية الحكم الوطني وبالذات في عام 1929 قانون تشجيع الصناعة العراقية وكذلك تشكيل المصرف الصناعي الزراعي سنة 1935، وكانت أول الصناعات في القطر الأسمنت ، الغزل والنسيج ، الزيوت النباتية ، الدباغة والجلود ، والبيرة خاصةً بعد قيام الحرب العالمية الثانية .

وقد فُصل المصرف الصناعي عن الزراعي عام 1946 ، وعند تأسيس مجلس الإعمار سنة 1950 كان المصروف الفعلي للسنوات (1951–1954) مبلغ (2.5) مليون دينار وفي سنة 1964 صدرت قرارات التأميم وتضمنت سيطرة القطاع العام الصناعي ، وبلغ مجمل رؤوس الأموال المقدمة بحدود (19) مليون دينار وكانت الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي الحكومي (85) مليون ديناراً .

ولقد بلغت كلفة المشاريع المنجزة حتى عام 1982 بحدود (2527.6) مليون دينار ومشاريع قيد الإنجاز قدرها (2580.7) مليون ديناراً .

كانت قيمة إنتاج المنشآت القائمة عام 1976 / 1968 (60) مليون دينار في حين بلغت قيمة الإنتاج عام 1982 ما مقداره (947.6) دينار ، أي بنسبة تطور (1479%) وبمعدل سنوي قدره (124%) ، كان عدد العاملين عام 1967 / 1968 بحدود (21600) عامل ثم أصبح عام 1982 بحدود (137000) منتسب أي بزيادة قدرها (534%) والتي تمثل زيادة سنوية بمعدل (41%) ، إرتفعت إنتاجية المنتسب من (2769) دينار لعام 1967 / 1968 الى (8800) دينار في عام 1982 ، أي بتطور قدره (218%)، أما إنتاجية الأجر فقد إنخفضت من (9.1) دينار للمنتسب في عام 1967 / 1968 الى (6.1) دينار والسبب الرئيسي في ذلك هو تجاوز نسبة الزيادة الممنوحة للعاملين لنسبة الزيادة الى حالة في الإنتاج .

أما في قطاع الصناعات النسيجية فلقد حصل تطور في قيمة الإنتاج (1639%) سنة 1982 عن سنة الأساس 1967 / 1968 وعدد العاملين (266%) .

وفي الصناعات الغذائية كانت نسبة التطور عن عام 1967 / 1986 لعام 1982 (870%) وفي عدد العاملين (244%) لنفس الفترة .

وقد تطور القطاع المختلط حيث ساهم المصرف الصناعي سنة 1947 بتطوير وإنشاء 14 شركة فقد بلغ رأس مال الشركات (2.7) مليون دينار عام 1970 إرتفع الى (71.5) مليون دينار عام 1981 .

وبلغت نسبة حجم قيمة الإنتاج بسعر البيع للقطاع المختلط عام 1979 (12.9%) من قيمة الإنتاج لمؤسسات وزارة الصناعة والمعادن .

وإرتفعت هذه النسبة لتصل (14.9%) من قيمة الإنتاج المتحقق لعام 1981 ، ولقد كانت كثير من السلبيات تجابه هذا القطاع أهمها فقدلن المرونة وتقييد العديد من الصلاحيات الإدارية لمجالس إدارة الشركات .

وقد تم منح (1264) إجازة تاسيس بإستثمار إجمالي بلغ (42633) دينار خلال الفترة (1957–1968) للقطاع الخاص الصناعي وخلال الفترة (1969–1981) فقد تم منح (8167) إجازة تأسيس بلغ مجموع إستثمارها (316930) دينار بمعدل (830) إجازة تأسيس لكل سنة .

ولكن رغم ذلك إنخفضت إنتاجية الأجر من (9.1) دينار 1967 \ 1968 الى (4.6) عام 1981 والى (6.1) عام 1982 في حساب الأرباح والخسائر حققت منشآت القطاع خسائر كبيرة منذ عام 1976 ولغاية 1982 حيث بلغت عام 1981 (42667) دينار، ولقد إنخفض الإنتاج في الصناعات النسيجية وخاصةً القطنية بحجة عدم توفر المواد الأولية وإحتياجها الى عمالة عالية مما زاد في نقاط الإختناق في إستهلاك المنسوجات وخاصةً القطنية منها .

فالعراق قطر ذو مناخ قاري متطرف صيفاً ودافىء شتاءً الأمر الذي يتطلب إستهلاكاً متنامياً ومتواصلاً للسلع القطنية (عدا التقاليد الدينية) إن ذلك ما يخص الملابس الداخلية أوالخارجية أوالفرش ، وإن المواد القطنية وعلى الأخص القطن والصوف والمنسوجات النباتية أكثر حميةً وأكثر دفئاً .

وفي الصناعات الغذائية تم إيقاف معامل السكر لعدم الجدوى الإقتصادية لتشغيلها ولعدم توفر الإنتاج للمواد الأولية .

وكذلك عدم التوسع في معامل السكر بين المواد الأولية .....

السنة	الإنتاج	الإستهلاك(مائة طن)	العجز(مائة طن)
1979	6848	18961	12113
1980	9756	33233	23477
1981	9020	18334	9314

دور الإنتاج المحلي في سد الطلب على الحنطة في العراق

إستهلاك الحنطة خلال الفترة (1970-1981)

السنة	الإستهلاك	معدل التغيير
1970	1200	%5
1971	1600	%33.3
1972	2400	%100
1973	9800	%18.3
1974	1700	%41.6
1975	1370	%14.2
1976	1850	%54.2
1977	1870	%55.8
1978	2290	%90.8
1979	1913.5	%59.5
1980	2002.4	%66.9
1981	1816.9	%51.4

تلعب الزروع الحبوبية الرئيسية العراقية ممثلة في القمح والشعير والرز دوراً أساسياً في توجيه مختلف الأنشطة الإقتصادية العراقية حيث أسهمت خلال الفترة (1950–1970) بنمو (91.5%) من إجمالي الدخل الحقيقي العراقي .

المبحث الثالث

السكن

هناك بعض الشروط الهامة اللازم توافرها بأي مسكن كي يُصبح ملائماً لسكن الإنسان لعل أهمها:

1. القدرة على حماية الإنسان من تقلبات العوامل المناخية .
2. توافر بعض التجهيزات الأساسية والفردية لحياة الإنسان اليومية كمياه الشرب النقية ، الكهرباء ، دورات المياه ، الحمامات ، بالإضافة الى نظام جيد للصرف الصحي .
3. توافر مسطح سكني معقول يتيح للإنسان حرية التنقل والقدرة على ممارسة أنشطة مختلفة داخل الأسرة .
4. القرب الخدمات الإجتماعية المختلفة (سوق ، مدارس ، مستشفيات).

والوضع العام لكافة العالم العربي يتضح أن هناك (7.2) مليون مسكن لاتتمتع بمواصفات السكن المناسب ، أي مايمثل (30%) من جملة الرصيد القائم للمساكن في العالم العربي ، عام 1975 وقدره (23.961) مليون مسكن .

لاتتجاوز نسبة المساكن المجهزة بمياه الشرب النقية (35.5%) متوسط ، ولا تتعدى المجهزة بالكهرباء (34.8%) ، كما أن (51.5%) من إجمالي المساكن يفتقر الى دورات المياه الخاصة أو المشتركة ، كما يفتقر (95%) منها الى وجود حمام خاص أو مشترك .

وفي الريف التدهور أكثر من المدينة .....

	نسبة التزود بالمرافق						
عدد المساكن القائمة	مياه الشرب	دورات المياه	الحمامات	المجاري	الكهرباء	عدد المساكن المناسبة	عدد المساكن غير المناسبة
1530	20.5	33.4	10.3	17.1	3	505	1025

الحبـــوب

وتشمل الإنتاج من القمح ، الشعير ، الرز ، الذرة ، ويمثل القمح (43%) من إجمالي إنتاج العالم العربي من الحبوب ويأتي بعده الذرة الرفيعة والشامية (26%) ثم الشعير (21%) ثم لايتعدى الرز (10%) ، ويسهم العراق بالجزء الأكبر من إنتاج القمح (23%) يليه المغرب (19%) ثم سوريا (14%) ، أما الذرة فتستأثر مصر (83%) من الذرة الشامية و(20%) من الذرة الرفيعة ومصر من الدول المنتجة للرز والمغرب للشعير واللحوم والألبان .

السودان ، الصومال ، موريتانيا ، تونس ، الجزائر والمغرب تمتلك مراعي واسعة ، وتعاني مصر ، سوريا ، العراق ، اليمن ، دول الخليج ، الأردن ، ولبنان من عجز ، أما الألبان فتعاني جميع الدول من عدم كفاية الإنتاج .

الإنتـاج السمكـي

تأتي المغرب من الدول المنتجة للأسماك حوالي (35%) من إجمالي الإنتاج العربي تليها اليمن الديمقراطية (14%) وتتبعها كل من مصر (12%) وعمان (11%) .

الكساء

ويشمل الإنتاج العربي المنسوجات القطنية (65%) من إجمالي إنتاج الكساء ، المنسوجات الصوفية (14%) ، الألياف الصناعية (12%) ، الملابس الجاهزة (10.5%) .

وتمثل مصر حوالي (41%) من الإنتاج ، سوريا (14%) ، المغرب (14%) ، الجزائر (13%) ، العراق (6%) ، تونس (5%) ، السودان (4%) ، الأردن (2%) .

مصر ..... (99%)

سوريا (93%)

الجزائر (93%)

المغرب (90%)

مستلزمات الإنتاج الغذائي

- **الموارد الأرضية والمائية**
- **الآلات الزراعية**
- **الأسمدة**
- **المبيدات**

الوطن العربي

المساحة المزروعة هي في حدود (4%) من المساحة الكلية ، وإن نصيب الفرد حالياً من المساحة المزروعة لايتعدى (3%) هكتار.

تمثل الزراعة المطرية حوالي (80%) من المساحة المزروعة مايزرع منها بمعدل واحد في السنة لايتعدى (50%) والباقي يُترك بور ، نسبة أراضي الري لا يتعدى التكثيف الزراعي (1%).